

العنصر البشري ومشكلة الأمن الغذائي "ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد - شباب من الأصالة إلى الغزوف"

د/سالمي الجيلالي

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -

الملخص

يرتبط الأمن الغذائي بمستوى العرض والطلب، ويعتبر العنصر البشري أحد العناصر الأساسية للمشكلة لهذه المعادلة كما يعتبر أحد المؤشرات لقياس كمية الغذاء الواجب توفيرها من طرف السلطات، بالإضافة إلى ذلك فإن التزايد الكمي للسكان حتما سيرافقه الزيادة في توفير متطلبات الحياة من بينها الغذاء، إلا أن هذا التزايد رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية داخل الولاية الواحدة أو بين الولايات إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي في هذه المناطق، وبذلك فقد اخترنا ولاية المدية لما تتوفر عليه من إمكانيات بشرية وطبيعية، أين يغلب عليها الطابع الريفي قصد دراسة العنصر البشري وما يترتب عن هذه الظاهرة (الهجرة) من آثار سلبية على التنمية بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة.

La sécurité alimentaire est liée au niveau de l'offre et de la demande, et c'est l'élément humain un des éléments de base du problème de cette équation est également considéré comme l'un des indicateurs permettant de mesurer la quantité de nourriture qui seront fournies par les autorités, en plus, la population quantitative croissante s'accompagne inévitablement d'une augmentation des besoins de mise à disposition de la vie, y compris la nourriture, mais cette augmentation a été accompagnée d'un changement important dans la répartition de la population entre zones urbaines et rurales, ont conduit l'exode rural dans l'état d'un ou entre les États à une augmentation significative de la population urbaine et de priver le secteur agricole dans les zones rurales de la main-d'œuvre, entraînant une baisse dans le secteur agricole dans ces domaines, et nous avons choisi le cas de la wilaya de Médéa à être disponible par les possibilités de ressources humaines et naturelles, où essentiellement rurale intentionnellement étudier l'élément humain et les conséquences de ce phénomène (migration) des effets négatifs sur le développement en général et le secteur agricole en particulier.

تمهيد:

تعتبر مسألة الأمن الغذائي مشكلة جوهرية ظلت تراود فكر الإنسان منذ أمد بعيد ولا زالت تشغله إلى اليوم، وباعتبار العنصر البشري أحد العناصر الأساسية في هذه المعادلة فقد اهتم العلماء والفلاسفة منذ القدم بعدد السكان ومعدلات النمو السكاني وتمدّد ملائمتها للرقعة الزراعية والموارد الطبيعية، فالصينيون نوهوا إلى أن زيادة عدد السكان يقلل من فرص إشباع السكان وتأمين عيشهم" وقد تحدث كذلك على هذه المسألة كل من أفلاطون وأرسطو كما لم يشجع كثيرا ابن خلدون على كثرة الزواج ولا على كثرة السكان، ولكنه اعتبر قوة الدولة بعدد سكانها.

الإشكالية:

يعيش العالم العربي عجز غذائي تزداد حدته يوما بعد يوم، فكمية الإنتاج المتوفرة من المواد الغذائية لا تفي بالغرض أي وجود خلل بين العرض والطلب، وهو ما يجبر هذه الدول على الاستيراد قصد تغطية العجز، وقد يعود جزء كبير في هذا العجز إلى ضعف التخطيط الإنمائي أو انعدامه خاصة في المجال الزراعي، فقد أصبحت التنمية من أولويات الدول المتخلفة، بل الشغل الشاغل للفرد والمجتمع خاصة وأتت عملية شاملة تتكامل فيها كل العناصر من اقتصاد وثقافة وسياسة وغيرها من القطاعات. و من المعروف عند الخاص والعام أنّ الريف الجزائري هو الأكثر عرضة للتهمة سواء في فترة الاستعمار الفرنسي أو ما بعد الاستقلال والذي لا يزال إلى حد الساعة يعاني من عدة مشاكل كغياب التنمية المحلية، نسبة المقروئية، الفقر والاستقرار الأمني إلى غيرها من المشاكل المتداخلة والمتراصة، وفي المقابل يعتبر الريف عصب التنمية الفلاحية يحتاج إلى استراتيجيات تنموية، قصد تنمية القطاع الفلاحي والريفي، وهذا ما شرعت فيه الجزائر بداية من شهر فيفري 2000م كمشروع استراتيجي تظهر ملامحه على المدى البعيد، هادفة بذلك إلى المحافظة على الثروات الطبيعية، تثبيت سكان الريف، تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى محاولة المحافظة على الموروث الثقافي من عادات وتقاليد... الخ، أي المحافظة على خصوصية المجتمع الريفي. وقد انطلق في تنفيذ هذه البرامج (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر... الخ) بداية من سنة 2003م.

ولكن السؤال المطروح ما مدى فعالية هذه السياسات المتتالية في تحقيق الأمن الغذائي ؟ وما وزن العنصر البشري ضمن هذه

السياسات؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال دراستنا لولاية المدية باعتبارها ولاية ريفية وما تسخر به من إمكانيات طبيعية وفلاحية تؤهلها في أن تكون ولاية نموذجية في الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا تحت عنوان "ولاية المدية من الاستقطاب إلى الطرد - شباب من الأصالة إلى العزوف -

إن مشكلة العجز الغذائي لا تحل إلا بوضع إستراتيجية محكمة قصد تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من الموارد الطبيعية، البشرية والمالية المتوفرة.

أولا: المسألة السكانية عند بعض المفكرين:

بدأت منذ نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع عشر تتضح أكثر فأكثر أبعاد ظاهرة النمو السكاني وتأثيراته السلبية على الموارد الطبيعية (الغذاء).

وقد تبلورت هذه الأفكار على شكل نظريات وفرضيات متكاملة بداية من القرن التاسع عشر. ويمكن تصنيف النظريات التي تصدت لهذه المشكلة إلى مجموعتين وهما:

1- "المجموعة البيولوجية وقد حاولت تطبيق بعض القوانين الطبيعية والحيوية على الزيادة السكانية والمشكلات المترتبة على تلك الزيادة، وتمثلها المدرسة المالتوسية.

2- المجموعة الاقتصادية والاجتماعية: وقد وضعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كأساس لفهم تطور كتلة السكان ومدى توافقها مع الاحتياجات والموارد الاقتصادية المتاحة، وتمثلها المدرسة الماركسية وأراء جون كينز⁽¹⁾ وسنحاول أن نعطي ملخص بسيط لنظرية مالتوس وما جاء فيها باعتباره أفضل من كتب في الدراسات السكانية حتى وقته رغم الانتقادات الموجهة له .

وقد صاغ مالتوس أفكاره بالشكل التالي:

"1- أهمية الغذاء بالنسبة للإنسان.

2- أهمية العاطفة بين الجنسين.

3- التعارض الدائم بين الغذاء والعاطفة: هنا وجد مالتوس أن السكان يتزايدون بوتائر أعلى من وتائر قدرة الأرض على العطاء والإنتاج الغذائي اللازم للسكان .

وقد عبر مالتوس عن ذلك بطريقة رياضية وكالاتي:

أ- يتزايد السكان بمتوالية هندسية، أي/1،2،4،8،16،32،..../

ب- يتزايد الإنتاج بمتوالية حسابية، أي/1،2،3،4،5،6،7،8،9،..../ ⁽¹⁾.

ويرى مالتوس انه خلال قرنين تصل نسبة السكان إلى الموارد 9/256 ومنه فان الإنتاج الغذائي لا يمكنه مسايرة الزيادة السكانية ، ومن هنا يخلص إلى أن السكان هم السبب الرئيسي للفقر وليس أشكال وأنواع الحكومات. وبذلك تفترض نظرية مالتوس أن إبطاء السكاني شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية

- أن الزيادة السكانية لا تخضع دوما للطبيعة الهندسية حيث أن هناك صنيعا آخر لهذا النمو.

- لم تكن العوامل التي ذكرها للحد من التزايد السكاني هي الوحيدة بل هناك العوامل الاجتماعية التي تعمل بدرجة كبيرة على تقليل هذا النمو.

- ارتباطه بالكنيسة جعله يتجنب الحديث عن وسائل تنظيم الأسرة بالرغم من وجودها ولو بكمية قليلة في ذلك الوقت .

- لم يتناول الهجرة في معالجة الزيادة السكانية .

- تجاهل مالتوس أو بمعنى آخر لم يتوقع التقدم العلمي الكبير الذي صاحب انطلاق الثورة الصناعية وما نتج عن هذا التقدم من آثار ايجابية على السكان.

"وبداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت الثورة العلمية والتكنولوجية محدثة نموا هائلا في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والتوزيع في زراعة الأراضي. وظهرت ثمارها في زيادة مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المزروعة، وفي هذه الفترة حدث تحول هام في الفكر السكاني تصدى له الكلاسيكية الجدد. وبدا التركيز على بحث العلاقة بين السكان والإنتاجية، إذ أن تأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج لم يعد ينظر إليه نظره مطلقة حيث أن هذا التأثير يختلف طبقا لعرض عوامل الإنتاج الأخرى وطبقا لدرجة التطور الاقتصادي والسكاني للدولة، بمعنى أن الزيادة السكانية يمكن - تحت شروط معينة أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويمكن لها على العكس من ذلك أن تؤدي إلى تدهور في هذه الإنتاجية تحت سيادة شروط أخرى. فخلاصة نظرية الكلاسيكيين الجدد هي قدرة التنمية على تخطي العقبات التي تخلقها البيئة أو التزايد السكاني، وأنه لا تعارض بين نمو السكان ونمو الاقتصاد .

قدمت مدرسة الكلاسيكيين الجدد بذلك تفسيراً أو معالجة مريحة لمشكلة السكان والتنمية في البلدان المتطورة . وتبين نظرية التحول الديموغرافي البلدان الأوربية التوافق بين المراحل الديموغرافية الثابتة التي يمر بها المجتمع وظروف تغيره ونضوجه⁽²⁾ أما في البلدان النامية فقد "ظهر كم وافر من الدراسات والأبحاث والنظريات تشكل امتدادا للمدارس الفكرية السابقة للمالتوسية والكلاسيك والنيوكلاسيك.

ومن أهم مقولات المالتوسيين الجدد حول إشكالية السكان والتنمية في البلدان النامية أن إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق للنمو الاقتصادي. وقد أعرب عدد من المفكرين الكلاسيكيين الجدد عن شكوكهم في ذلك، وأنه في حالات معينة يشكل النمو السكاني مترتبان إيجابية على التنمية.⁽²⁾

وما ميز النمو في البلدان المتطورة عنه في البلدان النامية "أن الثورة الزراعية في البلدان الأولى قد سبقت الثورة الصناعية ، بل وكان التطور الزراعي أحد المسببات الرئيسية للنمو الصناعي، الذي اعتمد عليه في جانبي العرض والطلب سواء من الموارد الطبيعية أو البشرية . بينما حاولت معظم البلدان النامية لأسباب متعددة الاعتماد على النمو الصناعي لإحداث نهوض اقتصادي واجتماعي فيما ظل القطاع الزراعي يعاني إخفاقاته التنموية"⁽²⁾.

وفي ظل هذه الظروف فإن العامل البشري أو المتغير الديموغرافي أضحي يشكل تعقيدا آخر بالنسبة لهذه الدول، فوجب الأخذ بعين الاعتبار واقع المشكلة السكانية، قصد إحداث تنمية مستدامة تحقق الأمن الغذائي، عن طريق الموازنة بما هو موجود من العنصر البشري ومحاولة توفير له ما يتطلبه من غذاء، لذلك فمن بين أحد الإشكالات المطروحة في الوطن العربي أنه إلى حد الساعة ما زال يعاني من عدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم- وذلك عن طريق التوسيع في تنمية القطاع الزراعي. وهو دائما يسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيه وتحسين المستوى المعيشي لهم من خلال توفير المواد الغذائية التي تتناسب مع مدا خيل المواطنين وهذا قصد تحقيق الأمن الغذائي.

وسنحاول في هذا المقال توضيح عامل الهجرة كأحد العناصر المثبطة في عملية تحقيق الأمن الغذائي وذلك من فكرة أو ذهنية خدمة الأرض إلى إشكالية العزوف .

مفهوم الأمن الغذائي: "يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه

يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع أو المواد الغذائية كلياً أو جزئياً . ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام⁽¹²⁾

ثانياً. الإمكانيات الطبيعية بالولاية

"إن البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه ويحصل منها على حياته من غذاء وصحة ومأوى ومختلف الحاجات"⁽⁵⁾ و إن اكتشاف الإنسان للزراعة يعتبر من أهم الانجازات في تاريخ البشرية، فبفضله استطاع توفير متطلبات عيشه وتحقيق اكتفائه الذاتي، إلا أن مدى نجاح هذا النشاط يبقى مرتبط ارتباطاً كبيراً بالظروف البيئية والمناخية والتي حتماً تؤثر على أنشطة وسلوك الإنسان، وإنّ التحليل المكاني أي دراسة المتغيرات المكانية (العوامل البيئية) "أو الموقعية يشمل بالضرورة دراسة انتشار المظاهر البيئية، ولما كان توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية التي هي في ذاتها متغير مكاني فإنّ سكان العالم بالضرورة ليسوا موزعين بالتساوي على سطح الأرض فهناك مناطق مأهولة بالسكان وأخرى غير مأهولة وبعض الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى مبعثرة السكان وأسباب هذا التباين هو بلا شك اختلاف العوامل والمقومات الطبيعية وغير الطبيعية التي يبدو تأثيرها على المستوى العالمي والمحلي لتوزيع السكان في آن معاً، من هنا فإنّ السكان كعنصر مكاني لا يختلف توزيعه عن باقي عناصر المكان كونه يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية"⁽⁸⁾ والجزائر من بين الدول التي تزخر بقدر وافر من الإمكانيات والموارد الطبيعية والتي تتطلب استثمارات رأسمالية وقوة بشرية معتبرة وباعتبار ولاية المدية أحد الولايات المليونية في الوقت الراهن لما تسخر به من قوة بشرية معتبرة لتواجدها في قلب الأطلس ألتلي، حيث تتميز تضاريسها بالارتفاع المتباين والتي تتخللها بعض السهول الضيقة والمتقطعة العالية الخصوبة، كما تنتشر بالولاية الهضاب خاصة بالجزء الجنوبي، كما يمكن تقسيم تضاريس الولاية إلى أربعة مناطق :

. المنطقة الجبلية: يشكل شريط من سلسلة جبلية متواصلة يحد الولاية من الجهة الغربية والشمالية تمتد المنطقة الجبلية من

الونشريس إلى غاية تابلاط، وهي تتميز بقلّة الكثافة السكانية وانتشار غطاء غابي كثيف كما يمارس سكانها تربية المواشي.

. المنطقة التلية : والتي تتوسط إقليم الولاية، تتميز بالنشاط الفلاحي، حيث تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والكروم لمختلف أنواع

العنب في المنحدرات والتلال، كما تنتشر أيضاً المراعي والأعشاب على ضفاف الأودية والجاري المائية .

. المنطقة السهلية : وتضمّ هذه المنطقة سهل بني سليمان وسهل مرشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، يمارس فيها النشاط

الزراعي المتمثل في زراعة الحبوب وزراعة أشجار الفواكه، وتربية المواشي .

. المنطقة الجنوبية : تتميز هذه المنطقة بعدم انتظام تساقط الأمطار حيث تكثّر بها زراعة الحبوب على نطاق واسع بالإضافة إلى

تربية الماشية (أبقار، أغنام وماعز)، تمتد المنطقة الجنوبية من بوقزول إلى غاية شلالة العذاورة على شكل هضاب.

3.1. المناخ : تعتبر الولاية بفضل موقعها الجغرافي همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا. وهي ذات طابع فلاحى رعوى إذ تقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 341000 هكتاراً ومساحة غابية تصل إلى 161885 هكتاراً تتوفر على إمكانيات حقيقية للنشاطات الاقتصادية المتعددة.

يتميز مناخ المدينة بخصائص فرضتها عوامل طبيعية منها:

- ارتفاعها يصل إلى 1240م عن مستوى سطح البحر (قمة بن شيكاو).

- وقوعها في سلسلة الأطلس التلي.

- تعرضها للرياح والتيارات الهوائية الغربية والرياح القادمة من الجنوب (رياح السيروكو) فهذه الأخيرة تؤثر بشكل واضح خاصة على الجزء الجنوبي للولاية (الشهبونية، بوغزول، البواعيش... إلخ).

وبذلك فإنها تتميز بمناخ متوسطي شبه قاري معتدل، بارد ورطب شتاء، حار وجاف صيفاً، وتسمى بوابة الأمطار ويتراوح معدل التساقط السنوي ما بين (150 ملم إلى 900 ملم سنوياً) وذلك حسب خصائص كل منطقة، ففي شمال الولاية يصل إلى أكثر من 750 ملم في بعض المناطق (بن شيكاو) ولا يتعدى بالمناطق الجنوبية 300 ملم سنوياً (الشهبونية) ويرتفع معدل التساقط خاصة في ديسمبر، جانفي و فيفري، كما أنّ الثلوج تغطي عادة المرتفعات الشمالية (بن شيكاو، تابلاط وبعطة...). وحسب الخصائص المناخية للولاية فإنه يمكن تقسيمها إلى أربع مجالات مناخية كالاتي :

• **المجال الرطب:** هذا المجال يخص مرتفعات الأطلس البليدي، يتميز بتساقط أمطار معتبرة تتجاوز 900 مم تتوزع على مدار السنة في أيام تفوق 75 يوماً، والموسم الجاف والحر لا يتجاوز 03 أشهر. كما أنّ تساقط الثلوج تدوم لأكثر من 20 يوماً، ويبلغ متوسط الحد الأدنى لدرجة الحرارة في شهر جانفي 0°م.

• **المجال شبه الرطب:** يغطي هذا المجال هضبة المدينة والسفوح الجبلية الجنوبية للأطلس البليدي حتى تابلاط، فمعدل تساقط الأمطار يتجاوز 600 مم، موزع بشكل منتظم طوال السنة بعدد أيام تتجاوز 75 يوماً، وموسم جاف لمدة 03 إلى 04 أشهر، كما أنّ الثلوج تدوم حوالي 20 يوماً خلال فصل الشتاء مع انخفاض محسوس لدرجة الحرارة.

• **المجال شبه القاحل:** وفيه يتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين (400 - 600 مم)، وتدوم فترة موسم الجفاف لأكثر من 04 أشهر، ويشمل هذا المجال سهول بني سليمان، شلالة العذاورة، أما الثلوج فهي لا تستمر لفترة طويلة إذ لا تتجاوز 10 أيام.

• **المجال القاحل:** وفيه لا يتجاوز معدل تساقط الأمطار عن 300 مم على كامل المنطقة الجنوبية السهبية للولاية من الشهبونية غرباً حتى عين القصير شرقاً .

ثالثاً. حالة وحركية السكان

1. حالة السكان

1.1. تطور سكان الولاية

اعتمادا على معطيات التعدادات السكانية (1977م، 1987م، 1998م، 2008م) يمكننا تتبع تطور عدد السكان في الولاية، وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: تطور عدد سكان الولاية خلال الفترة (1977-2009م)

السنة	1977	1987	1998	2008
إجمالي السكان	475510	652795	802077	819933
r%	2.24	3.22	1.89	0.2

المصدر: إحصائيات 1977، 1987، 1998، 2008

من خلال المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول يمكن استخلاص مرحلتين لنمو السكان في الولاية:

المرحلة الأولى (1977م/1987م): حيث عرف عدد السكان تزايدا كبيرا إذ انتقل من 475510 نسمة في سنة 1977م إلى 652795 نسمة سنة 1987م، بزيادة سكانية بلغت حوالي 177285 نسمة وبمعدل نمو سنوي 3.22%. ويعود هذا التزايد السكاني السريع إلى التحسن التدريجي للظروف الصحية والمعيشية بعد خمس عشرة سنة من الاستقلال، وكذا الهجرة الداخلية من الولايات المجاورة والجنوبية نتيجة الموقع الاستراتيجي الذي يجعلها بوابة للولايات الشمالية الوسطى وهمزة وصل بين العاصمة وباقي الولايات الجنوبية، مما جعلها منطقة استقطاب للسكان.

المرحلة الثانية (1987م/2008م): تميزت هذه المرحلة بانخفاض حاد في معدل النمو السنوي إذ تراجع من 3.22% سنة 1987م إلى 0.2% سنة 2008م، حيث شهدت الولاية تزايدا في عدد سكانها لكن بوتيرة ضعيفة مقارنة بالفترة السابقة هذا ما جعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية لهذا التراجع رغم الموقع الاستراتيجي الذي يجعل منها بوابة للجزائر العاصمة وهمزة وصل بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب فهل يعود هذا إلى أن الولاية :

- في المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الديموغرافي ؟

- أصبحت تمثل منطقة طرد للسكان لا منطقة استقطاب ؟

- الأوضاع الأمنية خلال العشرية السوداء جعلت من المنطقة منطقة نفور لا منطقة استقطاب ؟.

كما يمكننا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين على أساس أن الانخفاض لم يكن بنفس الوتيرة وهما:

- من 1987م إلى 1998م : حيث تراجع معدل النمو السنوي من 3.22 إلى 1.89 بفارق يساوي 1.33 و يرجع

هذا الانخفاض في اعتقادنا إلى سببين رئيسيين وهما :

أ. الانتقال الديموغرافي

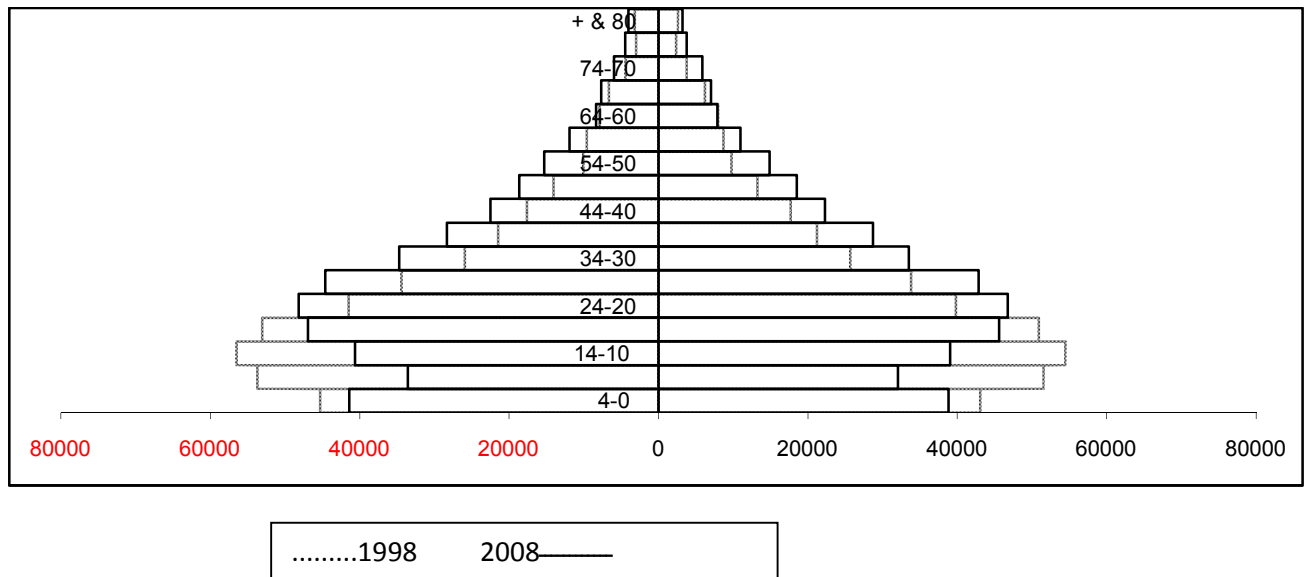
ونقصد به المراحل الثلاثة للتحول الديموغرافي والانتقال من معدلات مرتفعة للولادات والوفيات والتي تؤدي إلى نمو سكاني ثابت أو بطيء إلى تراجع سريع في معدل الوفيات نتيجة تحسن العناية الطبية والصحة العامة والتي تبعها تناقص في معدل الولادات والتي أدت إلى تزايد عدد السكان بسرعة، ثم تليها المرحلة الأخيرة حيث تميزت بانخفاض معدلات كل من الولادات والوفيات، وهي المرحلة التي نخصّ بها منطقة الدراسة وهذا ما أدى إلى نموّ سكانيّ بطيء .

ب. الوضع الأمني المتدهور

نتيجة ما شهدته المنطقة بداية من سنة 1991م من اضطرابات أمنية أثرت تأثيراً سلبياً على استقرار سكانها وأدت بهم إلى الهجرة من المناطق غير المستقرة إلى المناطق الأكثر استقراراً وأمناً (خارج الولاية). كما أثر الوضع الأمني على الديناميكية الديموغرافية (الزواج، الإنجاب.....الخ).

-من 1998م إلى 2008م: حيث تراجع معدل النمو السنوي من 1.89% إلى 0.2% بفارق قدر بحوالي 1.6 وهو أكبر تراجع عرفته المنطقة، ورغم تحسن الوضع الأمني والاستثمارات الضخمة التي جندتها الدولة في إطار إنجاز برامج عديدة لإنجاز هياكل ذات طابع اجتماعي، اقتصادي (مدارس، مطاعم، طرق، مرافق صحية.... إلخ) مدعمة ببرامج السكن الريفي، وتحفيزات مختلفة في إطار برنامج التجديد الريفي المتخذة من قبل الدولة لتثبيت السكان وتشجيع المغادرين على العودة إلى مقرات سكناتهم إلا أن الولاية تعرف تباطؤاً في نموها السكاني، وبذلك فقد يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التحول الديموغرافي (المرحلة الأخيرة)، واستمرار الهجرة الخارجية (خارج الولاية) وهذا ما سينعكس سلباً على القطاع الفلاحي باعتبار سكان الريف الذين تعرضوا للهجرة الاضطرارية نتيجة الظروف الأمنية حتماً سيلجؤون إلى وسائل أخرى لكسب قوت يومهم كمارستهم للأعمال اليومية عند رجال الأعمال وعلى سبيل المثال في مجال البناء وغيرها من المجالات .

الشكل رقم 01: الهرم السكاني لولاية المدية



المصدر: من إنجازا لباحث اعتمادا على معطيات إحصاء 1998، 2008م

نلاحظ من خلال قراءتنا للهرم السكاني أن فئة الأطفال خلال الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1998م والمتمثلة في الفئات العمرية [0-4]، [5-9]، [10-14] والتي تمثل منها الفئة العمرية [0-4] قاعدة الهرم السكاني هي في تناقص مستمر والذي يمكن أن يفسر جزء منه بالانخفاض المستمر في عدد الولادات المسجل بالمنطقة. ويستمر هذا التناقص حتى 2008م للفئتين العمريتين [5-9] [10-14]، بينما نستثني الفئة العمرية [0-4] حيث عرفت زيادة، والتي قد تفسر إما بزيادة عدد المواليد ابتداء منذ سنة 2003م، أو نتيجة الهجرة الداخلية وعودة السكان إلى مواطنهم الأصلية، وقد يعود ارتفاع معدل الزواجية بهذه الفترة نتيجة عودة الاستقرار.

أما في الفئات العمرية المتقدمة فنلاحظ قلة عدد السكان في هذه الفترة لانخفاض توقع أمد الحياة عند الميلاد نظرا لانخفاض المستوى الصحي بالدول النامية. أما إذا قارنا بين التركيبة العمرية حسب الفئات العمرية الكبرى للسكان بين التعدادين نجد زيادة الفئتين النشطة والمستنة على حساب فئة الأطفال ويرجع تراجع هذه الفئة إلى ما شهدته المنطقة في العشرة السوداء من أحداث أثرت على الديناميكية الديموغرافية، كما أثرت على استقرار السكان بسبب هجر المنطقة والبحث عن المناطق الأكثر استقراراً وأماناً، ولا نغفل عن الانتقال الديموغرافي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة كما تحدثنا عنه سابقاً.

كما نستنتج من خلال مقارنة التعدادين أن الانتقال الديموغرافي للمرحلة الثالثة قد حدث بداية من سنة 1988م في منطقة الدراسة.

2.1. التوزيع العمري والتوعي للسكان حسب الفئات العمرية الكبرى

إن التركيب العمري هو أحد المقاييس لتقدير القوة العاملة المستقبلية والتي تسمح بتقدير الوظائف الواجب إحداثها في المستقبل، من خلال المتطلبات الاجتماعية المطلوب توفيرها للأفواج التربوية وحاجاتهم وكذا تقدير مستوى عبء الإعالة في المجتمع. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02: توزيع سكان الولاية للفترة 2008/1998م حسب الفئات العمرية الكبرى

الفئات العمرية	1998م			2008م		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
(14-0)	37.9	38.0	38.0	27.3	27.7	27.5
(59-15)	56.1	55.7	55.9	65.6	64.9	65.3
60+	5.8	6.2	6.0	6.9	7.3	7.1
غير مصرح	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: إحصاء 1998م، 2008م.

تتمثل الفئات الكبرى في:

الفئة [14-0] سنة: تشمل هذه الفئة الأطفال أو السكان في سن التمدرس [6-14] والمقبلين على التمدرس في الأجيال القريبة [0-5]، فقد بلغت نسبتهم 38% لكلا الجنسين في تعداد 1998م لتتخفص إلى 27.5% من مجموع السكان وتستقر بعدها خلال السنة الموالية وفق الفرضية المعتمدة من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية للولاية، وهذا الانخفاض راجع إلى التحول الديموغرافي (معدلات منخفضة للولادات والوفيات)، والوضع الأمني الذي ساد خلال العشرة السوداء ولا زالت انعكاساته مستمرة إلى اليوم، الذي أثر بطرق مباشرة وغير مباشرة على هذه الفئة.

الفئة [59-15] سنة: تمثل عدد السكان في سن العمل، الذين يقع عليهم عبء إعالة المجتمع، والمنطقة المدروسة مثل باقي ولايات الوطن والدول العربية حيث يطغى عنصر الشباب (الفئة النشطة) على غالبية الفئات الأخرى، وقد ارتفعت نسبتهم بالنسبة لمجموع السكان من 55.9% سنة 1998م إلى 65.3% سنة 2008م، هذه الزيادة التي كانت على حساب فئة الأطفال تستدعي من السلطات توفير كثير من متطلبات الحياة كمناصب الشغل، السكن... الخ.

الفئة 60 سنة فأكثر: تمثل السّكان في سن الشيخوخة أو السّكان الذين يحق لهم ترك العمل والتمتع بتقاعدهم، وقد بلغت نسبة هذه الفئة 6% من مجموع السّكان سنة 1998م لترتفع بعد عشر سنوات إلى 7.1%. كما يمكننا حساب نسبة الإعالة العمرية وهي نسبة السّكان في سن الإعالة وهم الأطفال الأقل من 15 سنة والمسنين (60 سنة فأكثر) إلى السّكان في سن العمل [15 - 59] سنة وذلك وفقا للصيغة التالية:

$$\text{عبء الإعالة} = \frac{\text{الاطفال الأقل من 15 سنة} + \text{السكان 60 سنة فأكثر}}{\text{السكان في سن العمل}} \times 100.$$

ومن المعطيات الإحصائية للتعدادين 1998م و2008م يمكن حساب هذه النسبة وهي:

$$\text{إحصاء 1998م، عبء الإعالة} = 100 \times \frac{48013 + 304562}{448460} = 78.62\%$$

$$\text{إحصاء 2008م، عبء الإعالة} = 100 \times \frac{58249 + 225491}{535016} = 53.03\%$$

وهذه النسبة تعني أنّ كلّ مائة من السّكان النّشطين تُعول بالتّقريب 79 فرداً من الأفراد المعالين سنة 1998م، وبالتّقريب 53 فرداً سنة 2008م، وانخفاض هذه النسبة راجع إلى انخفاض نسبة الأطفال خلال العشرية الأخيرة والذي قد يكون نتيجة انخفاض مستويات الخصوبة، أو نتيجة الهجرة الخارجية (خارج الولاية).

هذا التحسن في هذه النسبة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فإنّ أُستغلت هذه الفئة في أماكنها أن تكون فئة منتجة اقتصادياً، وفعالة اجتماعياً، ولها القابلية للتغيير إن أُعني بها وإنّ تمّ العمل على تلبية احتياجاتها المختلفة. أمّا إذا غاب الإنصاف الاجتماعي واستفحلت مختلف الظواهر السّلبية كال فقر، البطالة، التمييز وعدم المساواة وضعف المشاركة سيؤدّي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وظهور أزمات أمنية وارتفاع حدة الطلب على الهجرة المحلية (ريف، حضر) والخارجية.

في نفس الوقت فإن هذه الفئة ذاتها إنّ توفرت لها الشّروط المناسبة لبناء قدراتها الدّاتية ووفرت لها فرص التّشغيل والمشاركة السياسية والجماهيرية تتحوّل لتكون نواة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

- **دليل التعمير:** "تعتمد على نسبة كبار السن إلى صغار السن، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 20% كان مجتمع صغير السن، وإذا تراوحت النسبة بين 20-29% كان مجتمعاً ناضجاً، أما إذا ازدادت النسبة عن 30% كان مجتمع مسن". وبتطبيق هذه القاعدة على سكان الولاية نجد.

جدول رقم 3: دليل التعمير لسكان ولاية المدية خلال الفترة (1998م/2008م).

السنة	1998م	2008م
دليل التعمير	15.76	25.83

المصدر: من إنجاز الباحث اعتماداً على معطيات إحصاء 1998م، 2008م.

من خلال قراءتنا للجدول نجد معدل التعمير قد ازداد من بداية الفترة إلى نهايتها بفارق قدر بـ 10.07%، حيث انتقل من 15.76% خلال التعداد الوطني للسكن والسكان لسنة 1998 ليصل إلى 25.83% في آخر تعداد، حيث يوضح هذا التغير تحول سكان الإقليم من مجتمع صغيرا لسن إلى مجتمع ناضج وهو في حقيقة الأمر يتجه نحو مجتمع مسن، وهذا ما يشير إلى أن الولاية تسير نحو مجتمع مسن.

3.1. التوزيع الجغالي للسّكان

يتأثر نمط التوزيع السكاني عادة بالعوامل الجغرافية السائدة وحجم توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية، ومن أهم مؤشرات التوزيع النسبي للسكان، التوزيع حسب الكثافة السكانية و حسب الإقامة بالحضر والريف.

1.3.1. الكثافة السكانية

يقصد بالكثافة السكانية عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد، وتحسب بقسمة عدد السكان في الإقليم على المساحة بالكيلومتر المربع، وتعبّر عن مدى التّركز السكاني في المجتمع وتحدّد المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان .

من خلال الخريطة رقم 01 يتضح أنّ التوزيع السكاني في ولاية المدية عبر كامل البلديات يبدو جلياً غير منتظماً. وتشير الإحصائيات أنّ 84.83% من السكان يتمركزون في مساحة قدرت بحوالي 41% من إجمالي المساحة .

و يمكن تقسيم منطقة الدراسة حسب الكثافة السكانية إلى ثلاث مناطق كالآتي :

أ. مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة:

تشمل البلديات التي تتعدى فيها الكثافة السكانية 200ن/كم²، كما هو الحال في كل من مقر الولاية وبعض البلديات الأخرى، كبلدية قصر البخاري، البرواقية، بني سليمان و تابلط (أنظر الخريطة رقم 1) حيث نجد أن نسبة 40% من سكان الولاية يتمركزون في هذه البلديات (المدية، قصر البخاري، البرواقية بني سليمان، تابلط) والتي لا تتعدى نسبة مساحتها 5.12% من المساحة الإجمالية للولاية وهي من أكبر البلديات ازدحاماً وذلك لما تتوفر عليه من هياكل قاعدية في مقدمتها الطرقات، باعتبارها الدوائر الوحيدة في الولاية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984م، كما أنّ البعد التاريخي لهذه المناطق جعل منها أكثر المناطق جذبا للسكان لما تتوفر عليه من خدمات وهياكل... الخ خاصة الأمن، هذه الأسباب شكّلت منها أقطاب هامة في الولاية ذات مراكز جذب للسكان واليد العاملة. وعلى سبيل المثال والذي يعتبر صلب موضوع الدراسة فان سهل بني سليمان الممتد من مدينة البرواقية غرباً إلى الحدود الإدارية مع ولاية البويرة شرقاً، ومن جبال الأطلس البليدي شمالاً إلى جبال التيطري جنوباً والذي يغلب على سطحه عموماً الاستواء مع كثرة الأحواض التجميعية الصغيرة على شكل شعاب وأودية، وتميز مناخها بسمة الاعتدال المناخي المتوسطي يساعد على استغلال المحاصيل الزراعية الكبرى خاصة الحبوب كما يعد

لخريطة رقم : 01

إحدى السهول الداخلية للجزائر. هذه الخصائص تجعل منه إقليما جغرافيا متميزا عن الأقاليم المجاورة أين تؤهلها إلى الريادة في النشاط الفلاحي، ولتوفر القوة البشرية والتي تعد من بين المناطق الأكثر كثافة في الولاية، فإن القيام بالقطاع الفلاحي يتوقف على استغلال العنصر البشري كأحد العوامل الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الهجرة السكانية نحو هذا الإقليم (سهل بني سليمان) أثر سلبا على القطاع الفلاحي، وهذا عن طريق التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة، عن طريق محاولة الدولة توفير المساكن والقضاء على السكن العشوائي (والذي نتج عن هجر سكان المناطق الريفية المجاورة لمساكنهم الأصلية وبناء مساكن هشة، غر لائحة للاستقرار بها) .

ب . مناطق ذات كثافة سكانية قليلة :

وتشمل البلديات التي تقل فيها الكثافة السكانية عن 50/ن/كم² وتضم البلديات المتواجدة في الجنوب والجنوب الغربي للولاية وبعض البلديات بالحدود الشمالية للولاية والمجاورة لها، إذ نجد أن نسبة 15.17% من سكان الولاية يتمركزون في مساحة قدرت بنسبة 59% من المساحة الإجمالية للولاية، ويعود سبب ضعف تركز السكان في هذه البلديات الجنوبية إلى طبيعة التضاريس القاسية الشبه صحراوية، وعدم انتظام تساقط الأمطار، ومن أهم الأنشطة الممارسة بهذه المناطق هي الرعي وتربية الأغنام، أما في البلديات الشمالية فتأثير الطابع الجبلي للمنطقة وكثافة غطاءه هو السبب في ذلك إلا أنه يمكن استغلال هذه المناطق في توفير الثروة الحيوانية (الرعي وتربية الأغنام، الأبقار... الخ) لتوفر الشروط الرعوية بها .

ج . باقي البلديات :

وتشمل البلديات التي تتراوح فيها الكثافة السكانية ما بين 50/ن/كم² و 199/ن/كم² وتضم البلديات المتواجدة في المناطق الشمالية والوسطى للولاية، حيث نجد أن نسبة 44.83% من سكان الولاية يتمركزون في مساحة قدرت بحوالي 35.88% من المساحة الإجمالية، ويعود هذا التركز الكثيف إلى طبيعة التضاريس، والإمكانيات المتاحة بهذه المناطق والتي تشجع على استقرار السكان، فهذه البلديات تتميز بطابعها التلي حيث السهول الخصبة والمتميزة بطابعها الفلاحي إذ تنتشر زراعة الأشجار المثمرة والحبوب وتربية المواشي حيث إن غالبية هذه البلديات يحتويها سهل بني سليمان، بالإضافة إلى شبكة الطرقات الوطنية و الولائية التي تربط هذه البلديات ببعضها البعض .

2.3.1. التوزيع السكاني حسب مكان الإقامة

يعتبر نوع الإقامة سواء في الوسط الحضري أو الريف من أهم المتغيرات التي يمكن على أساسها وصف السكان ، نظرا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بين سكان الحضر وسكان الريف مثل الخصوبة الوفيات، الهجرة والمستوى التعليمي للسكان، نوع الأنشطة الممارسة... الخ. وعند دراستنا لهذا العنصر وجدنا أن عدد السكان الحضر لم يتوقف عن التزايد في الولاية، حيث انتقل معدل التحضر من نسبة 23% خلال تعداد 1966م ليصل إلى نسبة 51.42% خلال آخر تعداد للسكان والسكن لسنة 2008م والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 04 : تطور نسبة التحضر في الولاية من 1977م إلى غاية 2008م

سكان الحضر	● %	سكان الريف	● %
1966	23	279464	76.90
1977	27.60	344297	72.30
1987	37.50	407766	62.40

1998	318802	39.70	483276	60.20
2008	421609	51.42	398323	48.58

المصدر: إحصاء 1966، 1977، 1998، 2008

● من إنجاز الباحث

"إن التحضر يختلف عن النمط الأولي وهو الريفي من الحياة وكلما تقدم الإنسان في التحضر الذي لا يكون إلا في المدن ترتبت عن ذلك أيضا ازدهار العلوم بجميع أنواعها لان الصناعة والتجارة ثمرة تفكير ليس بالعادي مبني على التكوين وهو لا يكون إلا بكثرة دور العلم وطلابه" (7)

وحسب ابن خلدون فان من خصائص سكان المدن "انغماسهم في الملذات الدنيوية والتباهي التي تصبح في معايير التمايز الاجتماعي ، فهذه الأوضاع تشكل حياة الأفراد والجماعات في المدن، وحتى في اختيار المهن والأعمال تراهم يميلون إلى امتهان الصناعات والحرف بمختلف أنواعها والتجارة، وعلى صعيد التدرج الاجتماعي يرى ابن خلدون أن أفراد المجتمع الحضري كلما توغلوا في حياة المدينة كلما ازداد التغير الاجتماعي والثقافي والفكري ويبدأ ارتباطه بالأرض يتقلص كمصدر اقتصادي ورافض للعلاقات الاجتماعية وما تفرضه من التزام بصورة متنوعة" (10)

وما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أنّ توزيع السكان بين الريف والحضر شهد تحولات جذرية سريعة، فسكان الحضر يشكلون نسبة 51.42% من العدد الإجمالي لسكان الولاية لسنة 2008م، ويعود جزء من هذه السرعة في التمدن إلى الزيادة الطبيعية بينما الجزء الأكبر يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التأثير كالهجرة الريفية بحثا عن فرص العمل، أو هروبا من المناطق المعزولة نتيجة تدني الأوضاع الأمنية خلال العشرية الأخيرة بالولاية والبحث عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً والمتواجدة عادة في التجمعات السكانية سواء الرئيسية أو الثانوية... إلخ. وهذا ما يؤثر سلبا على النشاط الفلاحي بهذه المناطق كما يتعارض سلبا مع سياسة الدولة في إطار التنمية الريفية الهادفة إلى تثبيت سكان الريف في أماكن عيشهم كما أن بعض البلديات حسب معطيات التعداد الوطني للسكن والسكان (2008م) وهي بلدية بوشراويل، سيدي نعمان، سواقي، وامري وبئر بن عابد قد كانت بلديات ريفية (100%) حسب تعداد 1998م لتفوق نسبة التحضر في مجملها 40% خلال الإحصاء الأخير، نتيجة الخصائص الطبيعية المميزة لهته المناطق والتي ساهمت في استقطاب السكان واستقرارهم، وكذا السرعة في عودة الأمن في هذه المناطق .

إنّ نسبة التمدن في ولاية المدية متباينة من منطقة لأخرى وهذا نتيجة ظروف وخصائص كل منطقة فمقر الولاية يمثل السكان الحضر بها أكثر من 16.68% من مجموع السكان الحضر للولاية، وأنّ 5 بلديات من بين مجموع 64 بلدية تمثل أكثر من 39% من السكان الحضر بالولاية، وأغلب هذه البلديات هي الأقطاب الحضرية الميزة للولاية (المدية، بني سليمان، البر واقية، قصر البخاري و تابلاط) ، بينما نجد أنّ المناطق الأقل تحضرا تتواجد في المنطقة الجنوبية للولاية ذات البنية التضاريسية شبه صحراوية المتميزة بقلّة التساقط والتي تعتبر مناطق طرد للسكان والمناطق الشمالية الشرقية المتميزة بالطابع الجبلي وانتشار الغابات .

وهذا كذلك ما يتناقض مع احد عناصر أسس التنمية في الجزائر وهو التوازن الجهوي من بينها تحقيق التمرکز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي. والعمل على استقرار السكان خاصة في المناطق الجنوبية والدّاخلية. أين نجد

المناطق الصالحة للممارسة النشاط الزراعي تتقلص مساحاتها يوماً بعد يوم نتيجة استقرار العنصر البشري بها حيث "تعتبر التحولات التكنولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية . كما تؤثر العوامل الجغرافية والبيئية مثل التقلبات الجوية والتكوين الجيولوجي ومصادر المياه والطاقة ونوع التربة والهضاب والجبال كلها عوامل تؤثر في شكل التوطن والاستقرار وفي استخدام الأرض وتحديد نوعية المواصلات"⁽⁶⁾

كما ظهرت مشكلة الزحف السكاني والعمراني على الأراضي الزراعية والذي يطرح كذلك عدة مشاكل "فالمعدلات الكثافية للمدن النامية بما يفوق الموارد المتاحة ، ومما يزيد الموقف صعوبة ، أن مثل هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستيعاب فائضها السكاني الذي يتزايد يوماً بعد يوم وبمعدلات سريعة وأكثر خطورة"⁽³⁾

2. الحركة السكانية

وهي حركة دالة على المتغيرات الكمية التي تطرأ على السكان سواءً بالزيادة أو النقصان فهي تشمل كل من الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد والوفيات، والزيادة غير الطبيعية المتمثلة في الهجرة. وستناول الهجرة كأحد العناصر المشوشة في تحقيق الامن الغذائي.

1.2. الهجرة:

"يقصد بالهجرة بصفة عامة انتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم. وهناك صعوبة كبيرة من الناحية الإحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر، ولذلك اتفق الديموغرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم في دولة أخرى لمدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

وهناك حاجة للتفرقة بين مصطلحين الأول هو الوفود (*Immigration*) أي الهجرة إلى داخل البلد (الإضافة إلى السكان)، والثاني هو النزوح (*Emigration*) أي الهجرة إلى خارج البلد (تخفيض عدد السكان)"⁽⁹⁾

جدول رقم 05: الحركة الداخلية (الهجرة) ما بين الولايات المشكلة للإقليم.

2008-2003			2008-1998			
صافي	الداخلون	الخارجون	صافي	الداخلون	الخارجون	
906	5677	4771	-1666	11421	13088	الشلف
833	6327	5494	-1002	13982	14985	بجاية
9140	18028	8888	25154	48872	23718	البلدة
-1971	4901	6873	-10071	10307	20378	البويرة
-1946	5426	7372	-10134	11899	22033	تنزى وزو
5859	38439	32580	33414	112847	79433	الجزائر
-4771	3723	8494	-18706	9527	28233	المدية
8380	14876	6496	27250	42375	15125	بومرداس
1950	6953	5003	8528	20298	11770	تساية
26-	4508	4535	-4827	9269	14096	عين الدفلم

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008م.

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكن تقسيم ولايات الإقليم إلى ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى: تتشكل من ولاية البويرة، تيزي وزو، المدينة وعين الدفلى وهي ولايات طاردة للسكان نتيجة صافي الهجرة السلي، ورغم النتائج السلبية المسجلة بهذه الولايات إلا أنها عرفت تراجعاً تراوح ما بين 74.49% و 80.80% لكل من ولاية المدينة، البويرة وتيزي وزو، لتعرف ولاية عين الدفلى تقريباً استقراراً في عدد سكانها وهذا مقارنة بين الفترتين 2008/1998 و 2008/2003 رغم أن الفترة الأخيرة هي جزء من الفترة الأولى وهذا دليل على أن 2002/1998 هي الأكثر حدة من الفترة 2008/2003م.

المجموعة الثانية: تتشكل من كل من ولاية الشلف وبجاية والتي تغيرت بها معدلات صافي الهجرة من نتائج سلبية إلى نتائج إيجابية بمقدار 154% و 183% على التوالي وهذا دائماً مقارنة بالفترتين.

المجموعة الثالثة : تتشكل من كل من البليدة، الجزائر، بومرداس وتيبازة وهي مكونة من العاصمة والولايات المحيطة بها أي المتروبول والتي تعتبر الولايات الأكثر جذباً للسكان بحكم معدل صافي الهجرة الموجب رغم التراجع المسجل خلال الفترة 2008/2003م إلا أن النتائج تبقى إيجابية خلال الفترة المدروسة.

ومن خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول نجد أن العشرية السوداء قد ساهمت وبنسبة كبيرة، أين شملت الولايات ذات الطابع الريفي خاصة كل من ولاية البويرة، تيزي وزو، المدينة وعين الدفلى وقد تكون وجهة غالبية سكان هذه الولايات نحو العاصمة والولايات المجاورة لها وهذا نتيجة الفروقات المسجلة خلال الفترتين 2008/1998م والتي تعبر عن جزء من العشرية السوداء وبداية الانفراج وعودة الأمن والاستقرار لفترة 2008/2003م وهي بداية الاستقرار.

ويعبر هذا على نوع من أنواع الهجرة وهو الهجرة الاضطرارية والتي في العادة تكون نتيجة البحث عن المناطق الأكثر أمناً، تحت تأثير بعض الظروف الطارئة والتي تدفعهم إلى مغادرة مكان الإقامة كندهور الوضع الأمني نتيجة الحروب حيث "تعاني الكثير من مناطق العالم توترات أمنية جراء الصراعات السياسية أو العسكرية، سواء الداخلية أو الخارجية أي بين دولة وأخرى، وجراء هذه النزاعات فإنه غالباً ما يدفع الكثير من الناس إلى النزوح والهجرة إلى بلدان مجاورة أو أماكن أبعد من ذلك بحثاً عن الأمن والأمان .

ويضاف إلى هذه الهجرة شبه الجماعية أو الموجات ذات التدفق العالي التي دفعت الكثير من الموجات اللاحقة إلى الهجرة، وتكون هذه الهجرات في أغلب الأحيان هجرات إجبارية، وهذا يرجع لعدة أسباب منها الخوف من الانتقام والتعذيب... الخ⁽⁴⁾ وفي الأخير يمكن القول أن ولاية المدينة تحضي بإمكانيات طبيعية تؤهلها لاحتلال الريادة في استقطاب العدد الأكبر من سكان الجزائر قصد التمرکز خاصة في السهول الوسطى، هذا ما يخلق الاكتظاظ السكاني نتيجة الكثافة السكانية العالية، والذي حتماً سيؤثر سلباً على القطاع الزراعي والذي ينعكس بدوره سلباً على الأمن الغذائي، وعلى سبيل المثال فإن سهل بني سليمان يعتبر لأخصب نظراً لجودة تربته ، توفره على شبكة هيدروغرافية مهمة إضافة إلى المناخ شبه الرطب، هذه الإمكانيات جعلت منه الحلم الذي يشغل بال سكان مختلف سكان البلديات المجاورة قصد الإقامة به.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحساسة التي تساهم بنسبة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعدّ هذا القطاع بمثابة القلب النابض لاستمرار تقدم الدول وكأحد الشرايين الرئيسية الذي يضمن الاستمرارية ويمنحني تصاعدي، لذا نجد أنّ الوضعية الفلاحية ترتبط بمجموعة من العناصر المتداخلة (السوسيو اقتصادية) حيث أنّ النهوض بالفلاحة يتطلّب النهوض بالعناصر ذات العلاقة القوية بالسياسة الزراعية التي تكون قيد التنفيذ. وعليه وقبل تحديد الدور المنتظر من الفلاحة ينبغي تحديد فعاليتها وإيجاد شروط تطويرها من خلال الانطلاق من نقطة بداية حقيقية ثمّ توزيع مختلف العناصر (اليد العاملة الوسائل، الأموال...)، رغم أنّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تبنى أسساً ومناهجاً وبرامجاً تنفيذية للتخلص من الوضعية المحرجة التي تعاني منها فلاحتنا، كما عمل على تحقيق بعدين استراتيجيين هما تعزيز الأمن الغذائي، ورفع الصادرات الفلاحية.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة لا يزال القطاع يعاني مشاكل عميقة، ومن خلال دراستنا للأمن الغذائي من منظور سكاني فلهجرة من الريف إلى المدينة ومن الجنوب إلى الشمال التي عرفتها الجزائر عند الاستقلال، والهجرة كذلك من المنحدرات ذات الغطاء ألغابي الكثيف والمناطق الأقل أمناً كان في حقيقة الأمر على حساب الأراضي الزراعية، فهذه الحركة السكانية من الريف نحو المدينة في فترة التسعينات فرضت على الحكومة برجة العديد من المشاريع السكنية الجماعية والفردية والتي تم بناء أغلبها فوق أراضي زراعية ذات جودة عالية يمكن أن نستنتج:

على الرغم من توفر الموارد الطبيعية (أراضي زراعية، مياه... الخ) وبالمقابل الموارد البشرية والمالية اللذان يعتبران أحد العناصر الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، **إلا أن القطاع الزراعي اليوم يعاني من إشكالية عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية** تسببت فيها مجموعة من العوامل منها عزوف الدولة عن الاستثمار في القطاع الزراعي: لا يوجد هناك توافق بين تطور الكتلة السكانية وما تنتجه الأرض وهذا ما عبر عنه مالتوس في فكرته التعارض الدائم بين الغذاء والعاطفة حيث وجد مالتوس أن السكان يتزايدون بوتائر أعلى من وتائر قدرة الأرض على العطاء والإنتاج الغذائي اللازم للسكان .

- تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية.

- ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والأمية وعدم توفر فرص للعمل، أين تعتبر هذه الظاهرة من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

- فشل السياسات التنموية في هذا الإطار.

- تدهور الأراضي الزراعية بالإضافة إلى نقص الموارد المائية.

- عدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي.

- إن الوضع الأمني بالمنطقة خلال العشرية السوداء، ونتيجة الطابع الريفي للمنطقة، والغطاء ألغابي الكثيف المميز للقسم الشمالي للمنطقة أثر سلباً على استقرار السكان فتسبب في

*الهجرة من المناطق الغير مستقرة إلى المناطق الأكثر استقرارا وأما نقصد بذلك الهجرة الخارجية (خارج الولاية).

*ارتفاع نسبة التحضر في بعض المناطق بسرعة دليل على أن هذه المناطق أكثر أمنا واستقرارا في الولاية , كما تدل على وجود حركة غير طبيعية (الهجرة الداخلية) ونقصد بذلك نزوح ريفي اضطراري نحو المدن بحثا عن الأمن والعمل نتيجة هجر النشاط الرئيسي لمدا خيل الأسر (الزراعة وتربية المواشي)، هذا ما زاد في حدة التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية .

*الديناميكية الديموغرافية (الزواج , الإنجاب.....الخ).

إذن ولتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة وجب اخذ المتغير الديموغرافي بعين الاعتبار في تحقيق التنمية المستدامة وجعله احد العناصر الأساسية في عملية التخطيط باعتباره من المقومات الرئيسية للنهوض بالقطاع الفلاحي بالإضافة إلى المقومات الطبيعية والاقتصادية .علما أن المجتمع الجزائري بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة يتجه من المجتمع الناضج إلى المجتمع المسن فوج بذلك تفعيل العنصر البشري وهو في أوج العطاء واستغلال هذه النافذة أحسن استغلال.مع الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والذي يرجع السبب الرئيسي فيه هو عملية الهجرة من الريف إلى المدينة ، فوجب إيجاد آليات أكثر دقة في تثبيت سكان الريف من خلال توفير الأمن والاستقرار بالإضافة إلى توفير كل المرافق الصحية والتربوية...الخ.

الاهتمام بالعنصر البشري ومحاولة تأهيله ، تكوينه ،تحسيسية وإعلامه بأهمية الزراعة ودعمه ماليا من اجل استخدام المكننة ومختلف الوسائل قصد الرفع من المردودية.

المراجع :

1. ابراهيم احمد السعيد،أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية،منشورات جامعة حلب ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1997م،ص51،50)
2. احمد علي عبد الصادق وآخرون، السكان والتنمية.النظرية والواقع ،ص6،4، مقال)
3. السيد عبد العاطي السيد،علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات و تطبيقات ،دار المعرفة الجامعية ،الازاريطية، ج1،ص228.
4. حميد الهاشمي، العرب وهولندا- الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ط1، مركز الدراسات العربية، 2008، ص27.

5. ضيف لزهري: البيئة والمجتمع: دراسة تحليلية للمرض والصحة في البيئة الصحراوية، مطبعة مكتبة اقرأ، قسنطينة، 2010)

6. عبد المجيد عبد الرحيم،علم الاجتماع الحضري(مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة 1976)، ص،17-35.

7. علي الوردي:منطق ابن خلدون،الشركة التونسية للتوزيع،تونس،1977،ص:81.

8. محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس-نظريات وأساليب، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص91)

9. مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص148).

10. يوحنا قمير: ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1982، ص: 24.

المهيات

11. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 39 سنة 2009م.

12. المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، ابريل 2005، الجمهورية اليمنية، ص4

13. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية، المدية بالأرقام، سنة 2009م.

14. وزارة التخطيط، تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، (1984-1989)، الجزائر، 8.

حميد الهاشمي، العرب وهولندا- الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ط1، مركز الدراسات العربية، 2008، ص27.

مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص148.

محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس-نظريات وأساليب، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص91

ضيف لزهري: البيئة والمجتمع: دراسة تحليلية للمرض والصحة في البيئة الصحراوية، مطبعة مكتبة اقرأ، قسنطينة، 2010

1

1. د/ابراهيم احمد السعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1997م، ص51، 50

2. د. احمد علي عبد الصادق وآخرون، السكان والتنمية. النظرية والواقع، ص6، 4، مقال

3. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات و تطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الازاريطية، ج1، ص228.

4. عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري (مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1976)، ص17-35.

5. علي الوردي: منطق ابن خلدون، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977، ص: 81.

6. يوحنا قمير: ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، 1982، ص: 24.